

الحدود الفاصلة بين الدين والسياسة عند اسبينوزا

زهير الخويلدي *

(حرية التفلسف لا تمثل خطرا على التقوى أو على سلامة الدولة بل ان في القضاء عليها قضاء على سلامة الدولة والتقوى ذاتها في الآن نفسه)(1).

ظلت العلاقة بين الدين والسياسة محل نقاش عميق منذ أقدم العصور ورغم التاريخ الطويل من المناظرات والبحوث حول هذا الموضوع فان لا أحد إلى حد الآن قال الكلمة الأخيرة في هذه المعضلة ولا أحد بين الحدود الفاصلة بين المجالين المتزاحمين على الدوام، ومن الفلاسفة الذين خاضوا في هذا الموضوع وأدلى بدلوه نذكر الفيلسوف باروخ اسبينوزا (1632-1677) وهو صاحب ثورة جذرية في مجال الفكر الديني والسياسي لاسيما وأنه قد سبق كل من كانط وهيغل في إبراز العلاقة الحقيقية بين الفكر والواقع والنظر والعمل وبين الدين والدولة وتفتن إلى دور المثقف الذي ضمه إلى مشروع الإصلاح الديني وأوكل إليه مهمة الفعل السياسي ووجد فكرة الكون وأعطى للإنسان منزلة متميزة فيه بعد أن كانت الميتافيزيقا قد شطرتها إلى نصفين: جسم وروح وكون مادي حسي وآخر مثالي روحي. لقد تأثر هذا الفيلسوف الهولندي من أصل يهودي بديكارت فيما يتعلق بمنهج الأفكار الواضحة وطبقها في ميدان الدين والعقائد قصد فرز الأفكار العقلانية الطبيعية من الأقاويل الاصطناعية المغشوشة واتفق مع سيمون وأوستريك فيما يتعلق بالنقد التاريخي للكتب المقدسة وذلك عند التمييز بين النصوص الصحيحة والنصوص المنحولة والمشوك فيها، ولذلك اعتبره المؤرخون فيلسوفا عقلانيا بما أنه يعتقد أن العقل أفضل شيء في الوجود ويضمن في استعماله القويم خير الإنسانية الأقصى. ويتميز المنهج العقلاني بالتخلي عن الأحكام المسبقة التي تعوق الذهن عن الحكم الصحيح واستبعاد العلل الغائية المرتبطة بالإحيائية والميتافيزيقا وتأسيس نظرة ميكانيكية للطبيعة البشرية ورياضية للكون تؤمن بوحدة الوجود وتقطع مع التفسيرات الماورائية.

إذ يصرح حول هذا الأمر: (لقد حرصت على استبعاد الأحكام المسبقة التي قد تحول دون إدراك استدلالاتي...ولقد رأيت من المفيد أن أفحص هذه الأحكام على ضوء العقل. ان جميع الأحكام التي أتعهد بالإشارة إليها هنا متأتية عن حكم مسبق واحد وهو أن الناس يفترضون عموما أن جميع الأشياء الطبيعية تتصرف مثلهم من أجل غاية بل إنهم على يقين من أن الله نفسه يوجه كل شيء نحو غاية معينة. فعلا إنهم يقولون بأن الله قد سخر كل شيء للإنسان وأنه خلق الإنسان ليعبده سأنظر إذن في هذا الحكم المسبق فحسب)(2).

من هذا المنطلق يدعو اسبينوزا إلى تبني مبدأ الضرورة وتعميمه على الكون بما أن كل شيء يخضع لنظام الأسباب والمسببات ولا توجد ظاهرة طبيعية خارقة أو معجزة ونظرا؛

لأن الله نفسه مندرج ضمن منطق الضرورة فهو العلة الحرة، كما يتفطن فيلسوف الأخلاق إلى وقوع اللاهوت في الوهم عندما يرتبط بالغايبية ويعتبر فكرة العناية الإلهية وتبجيل الإنسان عن البقية مجرد حكم مسبق ينبغي تجاوزها.

أما في المجال السياسي فقد شك في ما استنتاه ديكارت واطمئن إليه وخاصة السياسة القائمة والأخلاق المؤقتة ولذلك وضع بين قوسين فكرة الإله الضامن واعترض على ربط ديكارت بين المعرفة والوجود عبر اكتشافه للكوجيتو الديني الثاوية: أومن لكي أفكر وأفكر لكي أوجد، ولهذا بارح اسبينوزا مستوى المعرفة النظرية المجردة وطرق باب اللاهوت والسياسة ولذلك نظر إليه البعض على أنه من دعاة الفصل والتمييز بين المملكتين: مملكة الله ومملكة الإنسان على الرغم من أن موقفه واضح من هذه المسألة فهو قد رفض الخلط بين المجالين وأن يكون الإنسان مملكة داخل مملكة وأبقى على الحبل الرابط بين الدين والدولة من أجل تبادل الخدمات وتحقيق التكامل الذي يخدم وجود الإنسان في الكون ويحقق له الصحة الدنيوية والخلاص الاتيقي المنشود، وكان بالفعل فيلسوف الديمقراطية والحرية فقد درس أنظمة الحكم وقرن بينها ونقد الأنظمة المتسلطة القائمة على حكم الفرد المطلق وانتهى إلى أن النظام الديمقراطي هو أكثر الأنظمة اتفاقاً مع العقل والطبيعة.

من المعلوم أن اسبينوزا قد بحث في أسس ودعائم الفلسفة السياسية في كتاب علم الأخلاق وحاول إيجاد أسس الفعل السياسي في رسالة اللاهوت والسياسة وأوجد في كتاب السياسة المقولات التي ينبغي لكل رجل نظام أن يلتزم بها ولذلك نراه يدعو إلى الفصل بين العقل واللاهوت طالما أن العقل لا يخدم اللاهوت واللاهوت ليس له أن يخدم العقل وطالما أن كل مجال يقوم على مبادئ مختلفة عن مبادئ الآخر، لاسيما أن أسلوب العقل هو فلسفي برهاني والغاية منه هو إدراك الأشياء على ماهي عليه، بينما أسلوب اللاهوت هو الإيمان الذي يؤثر على النفوس ويستوجب الطاعة والتصديق بما جاء في الكتاب. لكن هل يؤدي كل ذلك إلى القول بأن اسبينوزا يدعو إلى الفصل التام بين الدين والدولة؟ وهل بالفعل لا تتدخل السياسة في شؤون اللاهوت ولا يوظف اللاهوت لأغراض سياسية؟

في هذا السياق يقول اسبينوزا: (إن اللاهوت ليس خادماً للعقل وإن العقل ليس خادماً لللاهوت بل إن لكل منهما مملكته الخاصة، للعقل مملكة الحقيقة والحكمة كما قلنا من قبل ولللاهوت مملكة التقوى والخضوع، وقد بينا أن قدرة العقل لا تذهب إلى حد يستطيع معه أن يقرر إذا كان الناس يستطيعون الحصول على السعادة بالطاعة وحدها دون معرفة بالأشياء. وفي مقابل ذلك لا يدعي اللاهوت إلا هذا ولا يوحى إلا بالطاعة ولا يريد أو يستطيع أن يفعل شيئاً مضاداً للعقل. فهو يحدد عقائد الإيمان على قدر ما تتطلبه الطاعة ويترك للعقل الذي هو نور الفكر والذي بدونه لا يرى إلا أحلاماً وخيالات مهمة تحديد المعنى الدقيق الذي ينبغي أن تفهم به هذه العقائد بغية الوصول إلى حقيقتها وأنا أعني باللاهوت هنا على وجه التحديد الوحي من حيث أنه يشير إلى الغاية التي قلنا إن الكتاب يرمي إليها) (أي بواعث الخضوع وطرقه أي عقائد الإيمان الصحيح والتقوى الصادقة) أي ما يمكن تسميته بكلام الله الذي لا ينحصر في عدد معين من الكتب) (3).

عن موضوع (رسالة في اللاهوت والسياسة) يقول حسن حنفي في مقدمة ترجمته العربية لكتاب (اللاهوت والسياسة) ما يلي: (أن رسالة اسبينوزا ثورة على الأوضاع الثقافية والسياسية في عصره بل وفي كل عصر وتطبيق للنور الطبيعي في مجال الدين والسياسة حتى لا يخلط الناس بين البدع الإنسانية والتعاليم الإلهية أو بين التصديق الساذج والإيمان الصادق أو بين الجدل البيزنطي في الكنائس وبين الإحساس الطبيعي بالعدل والخير أو بين الفتن والمصادمات بين الطوائف باسم الدفاع عن الدين وبين السلام الداخلي في الإنسان وفي الدولة)(4).

إن الفكرة المركزية التي تدور حولها الرسالة هي: أن العقل أساس الإيمان وبالتالي فإن حرية الاعتقاد لا تمثل خطراً على الدين، وفي مرحلة ثانية إن العقل هو أساس كل نظام سياسي عادل وبالتالي فإن حرية التعبير والتفكير وإبداء الرأي لا تمثل خطراً على سلامة الدولة.

على هذا النحو يستخدم اسبينوزا برهان بالخلف ليؤكد وجاهة أطروحته، إذ يبين حال الإنسان عندما يغيب العقل حيث تسود الخرافة ويظهر الوهم ويدب العجز في النفوس ويقوم الإيمان على الكراهية والخوف والتعصب ويرجع الإنسان ظواهر الطبيعة إلى علل غائبة وهمية وقوى خالية وموجودات غيبية ويقع الناس ضحية تقديس موجود متعال خارج الطبيعة ينسبون إليه كل شيء في الوجود لا يستطيعون القيام به.

على هذا النحو يرى اسبينوزا أن غياب المنهج العقلي الواضح يؤدي إلى الوقوع في الخرافة التي تنشأ من سيطرة الانفعالات السلبية والأهواء على العقل وتؤدي إلى تذبذب الشعور الديني بين الخوف والرجاء وبين الرهبة والرغبة وبين التصديق الساذج والإيمان الحي وبين الخضوع الأعمى والافتتاع الواعي، إذ يصرح حول هذا الموضوع: (لو استطاع الناس تنظيم شؤون حياتهم وفقاً لخطة مرسومة أو كان الحظ مواتياً لهم على الدوام لما وقعوا فريسة الخرافة)(5).

يدافع اسبينوزا بشدة على حرية التفكير والاعتقاد والتعبير ولا يرى في ذلك أي خطر على أي جهة بل يعتقد أن أية سلطة لا تستطيع منع الإنسان من استعمال عقله بحرية وتحكيم ضميره طبقاً لجلته: كما ينظر إلى تمتع الناس بحرية الاختيار في مجال السياسة والدين والفكر علامة على تحضر الكيان السياسي الذي ينتمون إليه وتحولهم إلى مصادر قوة لهذا الكيان ونراه يستدل على ذلك بقوله: (لو كان من السهل السيطرة على الأذهان مثلما يمكن السيطرة على الألسن لما وجدت أية حكومة نفسها في خطر ولما احتاجت أية سلطة إلى استعمال العنف ولعاش كل فرد وفقاً لهوى الحكام ولما أصدر حكماً على حق أو باطل، على عدل أو ظلم إلى وفق مشيئتهم ولكن الأمور لا تجري على هذا النحو...)(6).

اللافت للنظر أن اسبينوزا يدعو إلى الفصل بين الفلسفة والدين وبين العقل واللاهوت؛ لأنه لا يمكن البرهنة على اللاهوت بالعقل ولا يمكن البرهنة على العقل باللاهوت ولكنه لا يسعى إلى الفصل بين الدين والسياسة فصلاً تاماً ولا يفرق بين مجال الإيمان ومجال

الطاعة تفريقا مطلقا بل يبحث في الأسس الديمقراطية والقانونية للدولة التي تضمن حرية المعتقد ويدعو إلى التسامح الديني وتعالى الدولة على مختلف العقائد والأديان التي يعتنقها المواطنون الذين يكونون هذه الدولة، إذ نجده يصرح حول هذا الموضوع: (كان اهتمامنا حتى الآن منصبا على الفصل بين الفلسفة واللاهوت وبيان أن اللاهوت يترك لكل فرد حرية التفلسف والآن حان الوقت لكي نتساءل: إلى أي حد يمكن المضي في ممارسة حرية الفكر والقول في أفضل الدول)(7).

يعترف اسبينوزا بأن السياسة يمكن أن تستخدم الدين لأغراضها السلطوية وتلجئ إلى الكذب والعنف بتكميم الأفواه وإكراه الضمائر على الطاعة وحبس الأجسام وليسهل عليها حكم الناس وتوجيههم حسب برامجها واستحقاقاتها، إذ يقول في هذا السياق: (إن الخرافة هي أكثر الوسائل فاعلية لحكم العامة ولذلك كان من السهل باسم الدين دفع العامة تارة إلى عبادة ملوكهم كأنهم آلهة ودفعهم تارة أخرى إلى كراهيتهم ومعاملتهم كأنهم طامة كبرى على الجنس البشري وتجنبنا لهذا الشر اتجهت العناية بحرص شديد إلى تجميل الدين - حقا كان أو باطلا- بالشعائر والمراسم التي تزيد من أهميته وتضمن له احتراما دائما بين المؤمنين)(8).

يبحث اسبينوزا في مقومات رسالة العبرانيين ويحاول إيجاد نظرية لتفسير الكتاب ويتساءل عن حقيقة النبوة والمعجزة والإيمان والدور السياسي والتربوي والأخلاقي للأنبياء ويهتم بالسبب الذي جعل الله يضع الشعائر ويدفع الناس إلى الإيمان بالقصص ويفحص الأسفار الخمسة ويمارس عليها النقد التاريخي ويستنتج ان هذه الأسفار منحولة ومعها أسفار يشوع والقضاة وراعوث وصمويل والملوك ليست صحيحة؛ لأنه لم يكتبها مؤلف واحد بل مجموعة من الأشخاص في فترة متباعدة حيث يختلط المتن بالسند والنص الأصلي بالحاشية والهوامش والشروح والتعليق وينبه إلى المسافة الزمنية الكبيرة التي تفصل بين زمن بعث الرسالة العبرانية ولحظة التدوين من طرف الحواريين الذي لم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم مجرد معلمين بل أو هموا الناس على أنهم أنبياء.

عندئذ يؤكد اسبينوزا أن الكتاب المقدس من جهة تضمنه لكلام الله قد وصل إلينا دون تحريف ومن جهة تضمنه لتشريعات إنسانية فقد احتوى العديد من التعليقات الهامشية والإضافات البشرية التي تضع الكلام على غير عواهنه ويرى أن الكتاب المقدس يحتوى على الميثاق الحقيقي للشريعة الإلهية ولكن عقيدته في الطبيعة الإلهية تقتصر على ما يمكن اتخاذه قاعدة عملية في حياة الناس اليومية ولا يوجد فيه سوى تعاليم يسيرة تحت على الطاعة وبالتالي ليس فيه نظرية في الحكم ولا- يمكن القول بأنه أوصى بالالتزام بنظرية سياسية معينة ينبغي إتباعها والابتعاد عن غيرها؛ لأنه لم يشر إلى مقومات الدولة بالمعنى الحديث للكلمة أي الحقوق الطبيعية والمدنية للأفراد ولم ينظم العلاقة بينهم وبين من يحكمهم وكيف يختارونه وماذا يعطونه وماذا ينتظرون منه أن يقدم لهم ومتى يطيعونه ومتى يؤيدونه، وحتى الدولة الإلهية التي حاول موسى تأسيسها في البداية فقد انهارت بسرعة لكثرة الفتن فيها ولاستحالة حكم الناس في الأرض باسم اله السماء ولأن الله لم

يفوض أحد للحكم باسمه ولم يعط لأحد حق التصرف في شؤون البشر، كما أن الله نفسه بعيد كل البعد عن أن يشبه نفسه بالإنسان وهو ليس ملكا على الكون يحتاج إلى أعوان يساعدونه في حكمه للأرض ولو تصورناه على صورة ملك لأسقطنا قياسنا على الشاهد على تصورنا للغائب كما بين حكيم قرطبة ابن رشد الذي تأثر به عن طريق موسى ابن ميمون وكتابه (دلائل الحائرين) الذي هو مجرد ترجمة عبرية للفلسفة العربية.

في مستوى ثالث يعالج اسبينوزا العلاقة بين الدين والسياسة من خلال البحث في الصلة القائمة والضرورية بين القانون الإلهي والقانون السياسي والقانون الطبيعي ويماهي بين القانون الإلهي والقانون الطبيعي لاسيما وأن الله هو الطبيعة والطبيعة هي الله فقط الأول هو الطبيعة الطابعة والثانية هي الطبيعة المطبوعة ويستخلص من ذلك ضرورة توافق القانون الوضعي مع القانون الطبيعي.

إذ يعني القانون بصفة عامة اندراج مجموعة من الأفراد تحت قاعدة واحدة ويعني بصفة خاصة الأمر الذي ينفذه الإنسان ويحد من قدرته ويكون في شكل فكرة تنظيمية للحياة يفرضها الفرد على نفسه وعلى الآخرين من أجل تحقيق غاية معينة هي المصلحة المشتركة.

يتميز القانون الإلهي بكونه القاعدة للحياة الحقيقية وقانون شامل يصدق على كل الناس ويستنبط من الطبيعة البشرية ويدرك بالنور الفطري ولا يقتضي التصديق بالروايات أو الإيمان بالمعجزات والخوارق؛ لأننا نعرفه من خلال التجربة والإدراك العقلي؛ لأنفسنا ولا يتطلب إقامة الشعائر والطقوس ومجرد أداء حركات بل يقتضي الوصول إلى مرحلة الوعي، كما أنه يحدد العقاب والجزاء، العقاب يمنع الخيرات وبقاء الأنفس في حالة عبودية للأجساد في حين أن الجزاء هو معرفة هذا القانون وحب الله بروح صافية والحصول على حالة من الغبطة الدائمة والسعادة الوجودية.

كيف تساعد التعاليم الدينية على المحافظة على الدولة وصيانتها من كل تفكك وزوال؟

إن تنظيم المجتمع -حسب اسبينوزا- يكون من خلال القانون الوضعي المستلهم لروح القانون الإلهي الطبيعي، إذ (وجب تنظيم المجتمع وإقامة قانون يطيعه الجميع سواء كان ممثلا في شخص أو في جماعة تكون لها الكلمة العليا أمام العامة، وتكون هذه القوانين في دولة ترى فيها الجماعة تحقيقا لرغبتها لا خوفا منها، ثم يطيع الجميع هذه القوانين التي ارتضاها الجميع بحرية تامة وبذلك لا تفقد الجماعة حريتها ويقوم كل فرد بعمله عن رضا وبحماس بالغ)(9).

يفسر اسبينوزا سبب انهيار دولة العبرانيين بأن الغرض من الشعائر والطقوس أن العبرانيين عوض أن يقوموا بأنفسهم بالأعمال التي تطلبها الدولة منهم كانوا دائما يقومون بها تنفيذا لأوامر الآخرين وخوفا من عقابهم وبالتالي لم يكونوا على نية خالصة ولم تؤدي أعمالهم إلى أية سعادة.

لقد نسي العبرانيون أن موسى أدخل الدين في الدولة حتى يؤدي الشعب واجبه بدافع التقوى لا بدافع الخوف وحتى يكون لهم قوانين تنظمهم وتثبت أركان دولتهم وبالتالي كان الغاية من أداء الشعائر والطقوس المحافظة على سلامة الدولة والحصول على نعيمها الدنيوي.

ينتهي اسبينوزا إلى نتيجة أساسية وهي أن الدولة هي وحدها المخولة وصاحبة الحق في تنظيم الشؤون الدينية وأن الطاعة الحقيقية لله تعني التوفيق بين ممارسة الشعائر والطقوس الدينية والحرص على سلامة الدولة وأمنها ورفيها طالما أن الدولة الحرة تتعهد بأن تكفل لكل فرد حرية التفكير والتعبير.

يقول في هذا الإطار: (إن الغاية من تأسيس الدولة ليست تنزيل البشر من وضعهم ككائنات عاقلة إلى وضع البهائم المتوحشة أو الآلات الصماء بل المقصود منها هو إتاحة الفرصة لأبدانهم وأذهانهم كيما تقوم بكامل وظائفها في أمان تام بحيث يتسنى لهم أن يستخدموا عقولهم استخداما حرا دونما إظهار لأسلحة الحقد والغضب والخداع وحتى يحتمل بعضهم بعضا دون ظلم أو إجحاف)(10).

من جهة رابعة يشير اسبينوزا إلى أن الغاية من الدولة ليس التخويف والسيطرة وحكم الناس بالقوة بل هي مؤسسة تسعى دوما إلى ضمان حرية الأفراد وينصص على نوعين من الحرية هما حرية التفكير وحرية المعتقد، ويشيد المجتمع المدني على العقد الاجتماعي والدولة على الإجماع والطاعة من قبل الأفراد، إذ يقول حول العلاقة بين الحاكم والمحكومين: (انه يجب على كل فرد أن يفوض إلى المجتمع كل ما له من قدرة بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها إما بمحض اختياره وإما خوفا من العقاب الشديد. ويسمى نظام المجتمع الذي يتحقق على هذا النحو بالديمقراطية فالديمقراطية هي اتحاد الناس في جماعة لها حق مطلق على كل ما في قدرتها)(11).

إن المبدأ الذي يؤسس عليه اسبينوزا الجسم السياسي والحقوقي هو الحرية الوجودية أو اكتساب رغبة المحافظة على البقاء بالمعنى الواسع للكلمة وهو لا يوجد في التعاليم التي يقدمها العقل ولا في الأحكام التي ينصص عليها الدين بل فيما يقع استتباطه من الوضع الإنساني وطبيعته المألوفة وما تقره الطبيعة البشرية وما يمثل غايتها المنشودة ومجال تحقق فعلها وكمالها وتمتعها بالغبطة والخلاص إذ يقول في هذا السياق: (لقد أنهيت الحديث هنا عن كل ما كنت أرغب في إثباته عن سلطان النفس على انفعالاتها وعن حرية النفس وندرك بهذه الصورة ماهي منزلة الحكيم وما له من قدرة يفوق بها الجاهل الذي لا ينقاد إلا لشهواته... الحكيم من حيث هو حكيم لا يعرف الاضطراب إلى قلبه منفاذ بل هو نظرا إلى ما يتصف به وفقا لضرورة أزلية محددة، من وعي بذاته وبالإله وبالأشياء- لا يكف عن الوجود أبدا وينعم بانبساط النفس الحقيقي)(12).

كما أن حجرة الزاوية في المجتمع المدني هي فكرة الحرية الفردية أيضا والتي ترتبط

بالمواطنة ودولة القانون كرابطة عقلانية تمتص العنف وتحيد النزاع وتوطد فضائل التعاون بين الأفراد وحجته في ذلك أن: (الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة والتسلط أو إرهاب الناس وجعلهم يقعون تحت نير الآخرين بل هي تحريرهم من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمان بقدر الإمكان، أي يحتفظ قدر الإمكان بحقه الطبيعي في الحياة والعمل دون إلحاق ضرر بغيره)(13).

ان النظام الديمقراطي هو الذي يبقى على الحبل الرابط بين الدين والسياسة موثوقا دون أن يذوب طرف في طرف آخر، وهو الذي يمكن الناس من الوصول إلى درجة من الإيمان الصحيح ويهتدون في حياتهم على نور العقل وحده. ألم يشير اسبينوزا: (أن الغاية التي ترمي إليها الديمقراطية والمبدأ الذي تقوم عليه هو...تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام)(14).

إذا كانت مبادئ الحكم الديمقراطي هي أقرب أنظمة الحكم إلى الطبيعة وأكثرها اتفاقا مع العقل وأضمنها لقيمة الحرية فان اسبينوزا يحذر من مغبة الانقلاب على العقد وتحويلهم من عقد تشارك وإجماع إلى عقد خضوع وتفويض ويعترض على جعل رجال الدين يسيطرون على دواليب الدولة، إذ يرى ما يلي:

(1- من الخطورة على الدين والدولة على السواء إعطاء من يقومون بشؤون الدين الحق في إصدار القرارات أيا كانت، أو التدخل في شؤون الدولة...

2- من الخطورة أن نجعل القانون الإلهي معتمدا على المذاهب التي تقوم على البحث وأن نضع القوانين على أساس من الآراء التي هي على الأقل موضوع خلاف دائم بين الناس...

3- من الضروري الاعتراف للسلطة العليا بالحق في تقرير ما هو شرعي وما هو غير شرعي وذلك تحقيقا لمصلحة الدين والدولة على السواء...

4- وأخيرا ان شعبا لم يتعود أن يعيش في ظل حكم ملكي وكانت له من قبل قوانين قائمة يسوء حاله لو نصب عليه ملكا...ان على كل دولة أن تحتفظ بنظام الحكم الذي يسود فيها وأن تغييره يؤدي إلى تعريضها للانهايار التام)(15).

يتعمق اسبينوزا بالبحث في مشكل الحدود التي تفصل اللاهوت عن الحكم بطرحه عدة إشكاليات من بينها: (ما العمل إذا أعطت السلطة العليا أمرا مناقضا للدين والطاعة التي وعدنا بها الله تنفيذا للعهد الصريح؟ هل يجب الخضوع للأمر الإلهي أم للأمر البشري؟

الجواب هي رفض اسبينوزا اتباع الأهواء ودعوته إلى احترام القوانين الجارية، إذ يقول: (أن السلطة العليا التي هي المكافئة وحدها بناء على حقها الإلهي وحقها الطبيعي بالمحافظة على حقوق الدولة وحمايتها يكون لها الحق المطلق في اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة

في موضوع الدين وعلى جميع الأفراد الالتزام بطاعة قرارات السلطة العليا وأوامرها بهذا الصدد...)(16).

هنا لا يبدو أن اسبينوزا يناصر نظرية الحق الإلهي ولا يعطي الأولوية لطاعة الحاكم السياسي قبل طاعة الله بل يعتبر أن الحق الإلهي والحق الطبيعي نفس الشيء ويرى في طاعة القانون طاعة لله خصوصا وأن الطاعة الحقيقية لله تحض على إيجاد اتفاق بين ممارسة العبادة الدينية وسلامة الدولة.

الإشكال الآخر الذي يطرحه اسبينوزا هو حول تدخل السلطة الحاكمة في الشؤون الدينية للمواطنين وتنظيمها والحرص على أدائها والسهل على سلامة المواطنين ويرى أن السلطة الدينية هي الوحيدة التي لها الحق في الإشراف على هذا الشعائر الدينية وليس أي طرف آخر من المجتمع؛ لأن: (لأصحاب السلطة الحاكمة الحق في تنظيم كل شيء وأن كل قانون رهن بإرادتهم وليس القانون المدني وحده بل أيضا القانون المتعلق بالشؤون الدينية الذي ينبغي أن يكونوا هم أيضا المفسرين له والمدافعين عنه)(17).

وعندما تطرح عليه أسئلة من قبيل: بأي حق بشر تلامذة المسيح بالدين وهم مجرد أفراد عاديين؟ وبأي معنى تكون السلطات العليا الحاكمة هي مفسرة الدين بالنسبة إلى شعوبها؟ ولماذا لا يمكن لأحد أن يطيع الله حقا إلا إذا اتفق سلوكه الديني مع المصلحة العامة وأطاع جميع قرارات السلطة العليا؟ ما العمل إذا أراد رجال الدين الابتعاد عن الطريق القويم الذي يفرضه الإيمان؟ هل نستمر بالوثوق بتفسيراتهم الدينية؟ ألا يجب حينئذ التسليم للسلطة العليا الحاكمة بحق تفسير الدين؟

تكون إجابته على النحو التالي: ليس لأحد أن يعطي لنفسه سلطة الأنبياء وحواريهم ويحاول أن ينشر بنفسه الدين ولأنه (لا يستطيع أحد أن يمارس الإيمان الصادق أو أن يطيع الله إلا إذا أطاع قرارات السلطة الحاكمة وهذا ما تؤكد الحياة العملية نفسها)(18).

للحسم في هذا الجدل يدعو اسبينوزا إلى النظر إلى المسألة من الزاوية القانونية واحترام روح القانون في ذلك لاسيما وأنه رابطة عقلانية بعيدة جعلت لتنظيم العلاقات بين البشر ولكي نبتعد عن التحيز واتباع الشهوات ونؤثر المصلحة المشتركة والخير العام وينصح بأن يكون المفسر للنصوص الدينية فيلسوفا متمكنا ولذلك ينصح اسبينوزا بالالتجاء إلى الفلسفة عندما يدب الخلاف بين اللاهوت والسياسة حتى لا تزداد الكارثة وتتعدد الفرق والمذاهب وتدور بينها النزعات والحروب التي تمزق السلم الأهلي من أجل النظر بعقلانية إلى أسباب الخلاف والعمل على إزالة التوتر فهو القائل في هذا النطاق: (من الضروري أن يكون المفسر الأعظم فيلسوفا ولاهوتيا من الطراز الأول قادرا على القيام بكثير من التأملات العميقة)(19).

صفوة القول أن اسبينوزا بحث في رسالته اللاهوت والسياسة في الحق الطبيعي والحق المدني وفسر بعد ذلك في كتابه علم الأخلاق معاني الإثم والاستحقاق والعدل والظلم

والحرية الإنسانية وأنه في رسالة السياسة قد ميز بين فلسفة السياسة وعلم السياسة وبين الفلاسفة والسياسيين وانتهى إلى أن السياسة كما يتصورها الفلاسفة ليست سوى يوطوبيا وضربا من الوهم بينما هي أحد العلوم التطبيقية التي تتعلم من التجربة وتستخدم الدهاء والمكر وتقترب بذلك من الفطنة أكثر من اقترابها من الحكمة. يعترف اسبينوزا أن هذه الواقعية السياسية متعارضة مع الأخلاق التقليدية واللاهوت ولكنه يراها الأجدر على صناعة جسم سياسي متماسك ومستقر، إذ يصرح ما يلي: (قد يبدو مثل هذا التصرف مناقضا للدين لاسيما في نظر اللاهوتيين الذين يرون أن من واجب السلط العليا أن تدير الشؤون العامة وفقا لنفس القواعد الأخلاقية الموجودة للأفراد. بيد أن رجالات السياسة هم بالتأكيد أكثر حذا من الفلاسفة في معالجتهم للمسائل السياسية والكتابة فيها؛ لأنهم يحتكمون إلى التجربة ولا يلقنون أمرا غير قابل للتطبيق)(20).

الخلاصة الثانية أن اسبينوزا تأثر بشكل لافت باللاهوت الإسلامي وخاصة علم الكلام الـاعتزالي وخصوصا في تصور العلاقة الممكنة بين الذات الإلهية وصفاتها وصلة الله بالكون وقد أخذ الكثير من كتاب ابن رشد المهتم بالصلة بين الفلسفة والدين: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال وأنه جعل مفاهيم وحدة الوجود والعلمانية والحق الطبيعي تترسخ في عالم الفلسفة.

ان النتيجة التي ينتهي إليها اسبينوزا هي التالية:

1- أمر يخص الدين وهو أن (أسمى مظاهر التقوى هي تلك التي تؤدي إلى سلامة الدولة وأمنها الداخلي وهو ما لا- يتحقق لو عاش كل فرد وفق لهواه)(21). هذا الحرص على الربط بين التدين الصحيح والحب العقلي لله عبر عنه اسبينوزا بقوله: (حتى لو لم نكن نعلم أن أنفسنا خالدة فان الأخلاقية والتدين...ستظل في نظرنا أمورا رئيسية)(22).

2- أمر يخص أمور الحكم وهو أن الدولة الديمقراطية العادلة هي التي تكفل حرية التفكير والتعبير والاعتقاد؛ لأن (تمتع كل فرد بحريته لا يهدد سلامة الدولة أو التقوى أو حق السلطة العليا بل هو...ضروري للمحافظة على كل ذلك)(23).

3- أمر يخص الفلسفة والعقل وهو أنه لا- توجد فائدة من وضع قوانين تحدد المسائل النظرية العقلية للدولة وتمنع من حرية التفكير؛ لأنه (في الدولة الديمقراطية بينا أن جميع الناس يتفقون على العمل بإرادة مشتركة ولكنهم لا يتفقون على أن يبديوا آراءهم أو يفكروا بطريقة واحدة)(24). أن المقصود هنا هو إعطاء الفلسفة أو التفلسف كحق طبيعي الحرية والاستقلالية التامة عن الدين والسياسة من أجل أن تلعب دورا مركزيا في الحياة الإنسانية.

إن رهان اسبينوزا هو التخلص من الاستبداد السياسي واللاتسامح الديني وهو يرى أن ذلك الأمر صعب المنال وعسير ويتطلب التضحية والاجتهاد النظري والجهاد العملي ولكنه يقر بأن الفوز به أمر ممكن وفي متناول البعض من الفائزين بالدرجة الثالثة من المعرفة والكابحين للانفعالات السلبية المتعمين بالانفعالات الايجابية من حب ورجاء

وفرّح والمتحلين برباطة الجأش والفضيلة والمروءة والكمال والذين نذروا أنفسهم لذلك ولاهتمام بتتوير الجمهور وتربية غالبية الناس وحول إمكانية الخلاص المادي والروحي للفرد والمجموعة نجده يقول: (لئن بدا السبيل الذي أشرت إليه صعب بلوغه إذ هل يعقل لو كان الخلاص في متناولنا ولو كان بوسعنا الفوز به دونما عناء شديد ألا يعبا به أحد تقريبا؟ لكن كل نفيس عزيز يكون صعب المنال بقدر ما يكون نادرا)(25).

لكن إذا كانت (الحرية هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة)(26) لماذا يشكك اسبينوزا في إمكانية انطباق النموذج الديمقراطي على الواقع ويعتبره بديلا صعب التنفيذ خاصة عندما قال: (الدولة التي تبقى سلامتها متوقفة على استقامة عدد من الأفراد والتي يقتضي تدبير شؤونها على أحسن وجه أن يتصرف المعنيون بالأمر بوفاء وإخلاص إنما هي دولة واهية لا قرار لها)(27)؟ وإذا ما أردنا اسبينوزا أن يؤسسها تأسيسا راسخا ألا يمكن أن نعيد إليها السلم الذي تصعد به إلى أعلى ثم كانت قد تخلت عنه؟ بعبارة أخرى هل تتبنى الدولة الديمقراطية عقيدة دينية معينة أم أنها تبقى على موقف محايد وتشرع للتعددية الدينية؟ وألا ينبغي أن تترك للأفراد الحرية الكاملة في تغيير هذه العقيدة متى يشاءون إذا كانت دولة ديمقراطية بحق؟ ومتى نرى هذه العلاقة الفلسفية تتأصل بين الإسلام والدولة في الحالة العربية ليبقى الحبل بين العقل والإيمان موثوقا؟

الحواشي

(* باحث من تونس.

1- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة الطبعة الرابعة، 1997م، ص107.

2- اسبينوزا، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب لنشر، تونس، ص76.

3- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة الطبعة الرابعة، 1997م، ص370-371.

4- المصدر السابق، ص111.

5- المصدر السابق، ص112.

6- المصدر السابق، ص444.

7- المصدر السابق، ص377.

8- المصدر السابق، ص113.

- 9- المصدر السابق، ص382.
- 10- المصدر السابق، ص446.
- 11- المصدر السابق، ص378.
- 12- علم الأخلاق، القضية 41، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب لنشر، تونس، ص397-398.
- 13- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة الطبعة الرابعة، 1997م، ص446.
- 14- المصدر السابق، ص383.
- 15- المصدر السابق، ص427-429.
- 16- المصدر السابق، ص391.
- 17- المصدر السابق، ص331-332.
- 18- المصدر السابق، ص436.
- 19- المصدر السابق، ص441.
- 20- اسبينوزا، كتاب السياسة، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، الطبعة الأولى 1999م، ص37-38.
- 21- المصدر السابق، ص447.
- 22- اسبينوزا، علم الأخلاق، القضية 41، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب لنشر، تونس، ص395.
- 23- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة الطبعة الرابعة، 1997م، ص452.
- 24- المصدر السابق، ص450-451.
- 25- اسبينوزا، علم الأخلاق، القضية 41، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب لنشر، تونس، ص398.
- 26- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة الطبعة الرابعة، 1997م، ص446.
- 27- اسبينوزا، كتاب السياسة، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، الطبعة الأولى 1999م، ص39.

